



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ الموافق ٢٤/٣/٢٠٠٩ م . برئاسة القاضي السيد منحت العمود وعضوية كل من السادة القضاة فائق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسان و محمد صائب الشفيقندي و عبود صالح التميمي و ميخائيل شمشون قس كوركيس و حسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميز / محمد علي عبد داود وكيله المحامي علي حاجم الكلعان
التميز عليهم / المدير العام لدائرة توزيع كهرباء الوسط / إضافة لوظيفته

الاعتداء:

إدعى المدعي (التميز) لدى محكمة القضاء الإداري ان محكمة سداة الصوت سبق لها ان أصدرت قراراً يقضي بإلزام المدعي عليه (التميز عليه) / إضافة لوظيفته بتقديم تعويض مقداره (احد عشر مليوناً ومائة وسبعون ألف دينار) الى المدعي وذلك عما لحقه من أضرار نتيجة إهمال تابعيه مما سبب إحتراق القرن العائد له وتم دفع نصف المبلغ وامتنع عن تسديد المبلغ المتبقي مستنداً الى قرار مجلس قيادة الثورة اللاحق والذي يشير الى دفع ٥٠٪ فقط من السيون التي بذمة التولية تجاه المواظتين وأقام هذه الدعوى بتاريخ ٢٩/١/٢٠٠٨ ونتيجة المرافعة فسررت المحكمة بتاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٨ وبعدد ٨/قضاء ادري/٢٠٠٨ إلزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته بالجزء المتبقي الذي بذمته مع تحميله المصروفات ولووقوع الطعن عليه من المدعي عليه / إضافة لوظيفته

(٣-١)



أعيد منقوضاً بقرار المحكمة الاتحادية العليا المرقم ١٢/اتحادية/تمييز/٢٠٠٨ في ٢٨/٤/٢٠٠٨ حيث تمت إعادة إجراء المرافعة وقد أصدرت محكمة القضاء الاتاري قرارها في ٣١/١٢/٢٠٠٨ المتضمن رد دعوى المدعي و تحصيله التصرفات والتعب المحاماة ، طعن وكول المميز / إضافة لوظيفته بالقرار المذكور بالاحتحة التمييزية المؤرخة ٢٥/١/٢٠٠٩ طلباً نقضه وللأسباب المبينة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن العدة القانونية قرر قبوله شكلاً ، ولدى النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح ومرافق للقانون حيث جاء تبعاً للقرار التمييزي الصادر من هذه المحكمة بالعدد ١٣/اتحادية/تمييز/٢٠٠٨ والمؤرخ ٢٤/٤/٢٠٠٨ حيث ان المميز (المدعي) سبق وصدر له حكم مكتسب درجة البتات بالدعوى المرفقة ١٠٤/ب/٩٦ في ١٢/١٠/١٩٩٧ بداعة الكوت بقضي بالزام المميز عليه (المدعي عليه) بتأديته له مبلغ احد عشر مليوناً ومائة وسبعين الف دينار عن التعويض المطالب به وتم تنفيذ الحكم في مديرية التنفيذ وسدد المميز عليه (المدعي عليه) نصف المبلغ المحكوم به . لذا تكون إقامة المدعي الدعوى ثابته وطلبه فيها إلزام المميز عليه (المدعي عليه) بدفع النصف الباقي من مبلغ التعويض لايسد له من القانون ما دام قد صدر حكم بات مكتسب الدرجة القضائية بالزامه بدفع هذا المبلغ . وحيث ان المحكمة بحكمها المميز قضت برد الدعوى لهذا السبب فيكون الحكم

كوكب ماري عبيدق

داد كاي بالاي نيكتيخادي



صحيحاً قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحصيل المميز رسم التمييز وصدر
القرار بالاتفاق في ٢٤/٣/٢٠٠٩.


الرئيس
مونت المصود


العضو
فاروق محمد السامي


العضو
جعفر ناصر حسين


العضو
اكرم طه محمد


العضو
اكرم احمد بابان


العضو
محمد صائب القشبيدي


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
مغنايل شمشون قس كور قيس


العضو
حسين ابو التمن